

قواعد الاحكام

[309] فالاقرب التحالف، فإذا تحالفا قبل مضي شيء من المدة فسخ العقدان، ورجع كل منهما في ماله، وإن رضي أحدهما بما حلف عليه الآخر أقر العقد، وإن كان بعد المدة أو شيء منها سقط المسمى ووجب أجره المثل ما لم يزد عما يدعيه المالك وينقص عما يدعيه المستأجر، ويحتمل مع التحالف استحقاق المنافع سنة بالنسبة من الدينار. ولو قال المالك: آجرتها سنة دينار فقال: بل استأجرتني لحفظها سنة دينار قدم قول المالك في ثبوت الأجرة، لأن السكنى قد وجدت من المستأجر فيفتقر إلى بينة تزيل عنه الضمان. ولو اختلفا في القدر المستأجر فالقول قول المالك، وكذا لو اختلفا في رد العين المستأجرة. ولو اختلفا في التعدي فالقول قول المستأجر، وكذا لو ادعى الصانع أو الملاح أو المكاري هلاك المتاع وأنكر المالك فالقول قولهم مع اليمين، وكذا لو ادعى إباق العبد من يده، أو أن الدابة نفقت أو شردت وأنكر المالك، ولا أجره على المستأجر مع اليمين. لو ادعى أن العبد مرض في يده وجاء به صحيحاً قدم قول المالك، وإن جاء به مريضاً قدم قوله. ولو اختلفا في وقت الهلاك أو الإباق أو المرض فالقول قول المستأجر، لأن الأصل عدم العمل إن قدر به وقلنا: إنه (1) يملك بالعمل، وإلا فاشكال. وإن قدر بالزمان قدم قول المالك. ولو قال: أمرتك بقطعه قباء فقال: بل قميصاً قول المالك على _____ (1) " أنه " ليس في سائر النسخ عدا (أ). _____